المحاضرة رقم 04: النظريات النيوكلاسيكية لتفسير التجارة الدولية

تمهيد: بعد أن تطرقنا للنظريات الكلاسيكية في المحتضرة السابقة نتطرق اليوم إلى النظريات الميوكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية.

النظرية السويدية-نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج لهيكشر وأولين –

تعد نظرية هيكشر وأولين امتدادا لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى إختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هيكشر – أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر و أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

فرضيات نظرية هيكشر واولين

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هى: [1]

أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال .

- كلا البلدين يستخدمان نفس المستوى التكنولوجي في الانتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين . أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لان تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما .[2] إن تماثل الفن الانتاجى فى الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الانتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلى من عناصر الانتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الانتاج .
- أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensive والسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال ،Capital Intensive بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها الى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجاتها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال /العمل مقارنة بالسلعة (ص).
- أن السلعتين (س)،و(ص) يتم انتاجهما فى ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الانتاج (العمل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدى الى زيادة حجم الانتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة ١٠% يؤدى الى زيادة الانتاج بنفس النسبة.
- التخصص غير الكامل فى الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التى تمنع الدولتين من توجيه كافة عناصر الانتاج لانتاج سلعة واحدة من السلعتين .
- إن تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل في الدولتين- بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما. -كمحددات للطلب على السلعتين (س)،(ص) تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الانتاج (راس المال , العمل.)

---

[1] -ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية** ، برنامج مهارات التسويق والبيع، مركز التعليم المفتوح ، جامعة مها، مصر ، 2010، ص ص 39-40.

[2] -خالد المرزوك، مرجع سابق، ص26.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س)و(ص) تميل فى الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة فى أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجر وسعر الفائدة.
- المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدى إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج المتجانسة فى كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.
- عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقيد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .
- استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً فى الدولتين .
- توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات

تحليل نظرية هيكشر وأولين

ترجع نظرية هكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون إلى اختلاف النفقات النسبية، ويضيف إلى أن اختلاف النفقات النسبية ترجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافا في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في الداخل بتكلفة أقل، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوافرة في مختلف الدول.[3]

إن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج وما يتبعها من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة ، بل هناك عامل أخر وهو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع في انتاجها الى مزج نسب مختلفة من عوامل الانتاج، وهو ما يطلق عليه بدالة الانتاج، فبعض السلع تحتاج فنيا لانتاجها الى توفر بعض عوامل الانتاج بدرجة اكبر من العوامل الاخرى، فبعض السلع مثلا يحتاج الى عنصر الارض اكثر من رأس المال والعمل كزراعة القمح مثلا، بينما سلعة كالمنسوجات تحتاج لرأس المال بنسبة اكبر من الارض والعمل.[4]

وبالتالي أرجع "أولين" قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين :[5]

- اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج فيما بين الدول المختلفة . *
- اختلاف نسبة تركيز عوامل الانتاج فى انتاج السلع المختلفة .

وهكذا فإن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا, بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

ويمكن توضيح نظرية هكشر واولين من خلال المثال التالي:

لنفترض أن هناك 2 دول: أمريكا ، أستراليا ،الجزائر، حيث تتمتع كل دولة بتوفر عناصر الانتاج التالية:

---

[3] -زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص56.

[4] - رانية سعيد أبو بكر، مرجع سابق، ص16.

[5] - ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص41.

* هناك طريقتين لقياس الوفرة النسبية: 1- طريقة الوفرة المادية وتقاس الكمية الكلية المتاحة من رأس المال إلى الكمية المتاحة من العمل2- طريقة الأسعار النسبية لعناصر الانتاج أسعار الفائدة / أجور العمال لقياس الوفرة النسبية.

الجدول رقم (07):عناصر الانتاج المتوفرة في الدول الثلاثة

الدولة	كمية العمل	كمية راس المال	كمية الأرض
أمريكا	10	1000	20
أستراليا	05	10	900
الجزائر	1200	20	08

المصدر: من اعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الانتاجية بنسب متفاوتة، فأمريكا يتوفر لديها عنصر رأ المال بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال، وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، والجزائر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تتخصص في السلع وفيرة العمل.وعليه بعد قيام التجارة الدولية ستقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا والجزائر ، وتستورد السلع كثيفة العمال وكثيفة الأرض من الجزائر وأستراليا وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر وأستراليا .

انتقادات النظرية: من بين الانتقادات:

- اهتمام النظرية بالجانب الكمي لعناصر الانتاج)الندرة والوفرة (بينما اهملت الجانب النوعي لعناصر

الانتاج كما ان افتراض تجانس عوامل الانتاج في جميع البلدان افتراض غير واقعي لان هذه العوامل تختلف وتتنوع باختلاف البلدان. كما أنه لا يمكن أن تتساوى نسب مزج هذه العناصر عند إنتاج منتوج معين في بلدان مختلفة نظرا للتفاوت التقني والفني الموجود بينهما

- إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي فقد إشتركت النظرية مع نظرية

النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي.

- تفترض تبادل السلع في ظل شروط المنافسة الكاملة وبالتالي إهمال الأسواق الاحتكارية.
- إهمال النظرية لتكاليف النقل التي تؤثر بشكل واضح على توطن الانتاج في بلد دون الأخر، فهي تخلف فجوة بين أسعار السلع المتداولة في الأسواق المختلفة.
- لا تعطي النظرية أي أهمية للظروف التاريخية في اكتساب الميزة النسبية في حين أن ذلك وارد أحيانا كأن يتوصل بلد ما إلى انتاج سلعة معينة هذا البق التاريخي وحده يحقق ميزة نسبية.
- ليس بالضرورة ان الوفرة النسبية لعنصر من عناصر الانتاج في بلد معين يؤدي الى انتاج سلع كثيفة من هذا العنصر. وهذا ما يسمى بلغز اليونتيف.

لغز ليونتيف- إختبار نظرية هكشر وأولين عمليا-

عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر –اولين فى وفرة عوامل الانتاج اختباراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التى جرت على نظرية هيكشر –أولين ما قام به الاقتصادى المعروف والروسى الأصل "فاسيلى ليونتيف" في عامي 1953 و 1956 بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العالم الخارجي حيث استخدم ليونتيف بيانات عام 1947 هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لانتاج ما قيمتة مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية . ونظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر –أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ،

بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكى يتأكد ليونتيف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج الى بيانات عن درجة كثافة راس المال والعمل فى هيكل صادرات وواردات أمريكا وهذه البيانات موجودة فى جداول المدخلات والمخرجات التي تعرض تفصيلا لاحتياجات كل سلعة منتجة فى أحد القطاعات داخل الاقتصاد (من باقى القطاعات الأخرى) ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتيف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التى يتم انتاجها محلياً كبديل للسلع التى يتم استيرادها من الخارج . والجدول التالى يوضح مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات .[6]

الجدول رقم (08): جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لعالم 1947.

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات المتنافسة
كمية رأس المال (K) بالدولارات	**2.550.780**	**3091.339**
كمية العمل (L) بالفرد كل سنة	**182.313**	**170.004**
نسبة رأس المال / العمل (k/L) ألف دولار	**14**	**18**

المصدر: من اعداد الباجثة

يتضح لنا من الجدول أعلاه ، أن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال/ العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل. وجاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر وأولين. ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة 1951 ثم سنة ،1956ولكن المشكلة استمرت ، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.وبالتالي فالنتائج التي توصل لها كانت تمثل لغزا حقيقيا،ولا شك أن اعتماد ليونتيف على بيانات بدائل الواردات الأمر يكية التى تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التى تنتج فى الخارج هو المصدر الرئيسى للنتائج الخاطئة التى توصل إليها . ولعل من أهم العناصر التى لم يأخذها فى الحسبان هو عنصر رأس المال البشرى الذى يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذى كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادى. وهذا ما فعله اقتصادى يدعى "كننKenen "فى عام 1965بتقدير حجم رأس المال البشرى فى الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادى لبيانات عام 1947وهنا جاءت النتيجة مرضية واختفى لغز ليونتيف ، وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

[6] -ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص ص 55-56.